الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثلاثون للجنة الخبراء

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع السادس للجنة الخبراء

الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٤-٢٧ آذار/مارس ٢٠١١

Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/30/6
AU/CAMEF/EXP/6 (VI)
Date: 17 February 2011

Arabic
Original: French

خلق الفرص من أجل تحقيق النمو العاجل:
آفاق وسياسات للعقد القادم

موجز

بعد مضي خمسين سنة على نيل البلدان الأفريقية استقلالها، لا تزال أفريقيا برمتها تبحث عن سبل تحقيق انطلاقتها في المجال الاقتصادي. وهذا هو أساس اهتمامنا بتحرير هذه الورقة. ويقترح النهج المتبع فيها التركيز على تنمية الموارد البشرية، ووضع سياسات اجتماعية ومالية متسقة وتعزيز دور التصنيع في الاقتصادات الأفريقية. كما نركز على دور المؤسسات المحلية والمجتمع الدولي.

مقدمة عامة

١- يشكل النمو محركاً لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية. غير أن نظريات النمو تميل أكثر فأكثر إلى إدراج العوامل البشرية أو النفسية في استراتيجيات التنمية. وهكذا، وحسب نموذج سولو، المستلهم من المدرسة الكلاسيكية الجديدة، فإن البلدان النامية ستلحق بشكل آلي بركب البلدان المتقدمة النمو. ويرى المؤلف ذاته أن النمو لا يمكن أن يتوقف لأن حافزه هو التقدم التقني. ويتعارض هذا النموذج المتفائل مع نموذج هارود دومار الذي صيغ في الأربعينات والمستلهم *من النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال* لكينز. ويؤكد هذا النموذج الأخير على الطابع غير المستقر للنمو وضرورة تدخل الدولة لدعمه. ومنذ الستينيات، اهتم بعض المؤلفين بنشوء المجتمع ما بعد الصناعي المبني على اقتصاد المعلومات، مما جعل غاري بيكر، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، يركز على رأس المال البشري الذي يتمثل في الكفاءات والخبرات والمعارف. وعلاوة على ذلك، أُدرجت العناصر المتأصلة في الاقتصاد تدريجياً في نماذج النمو في محاولة لإبراز الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الثمانينات، أدرجت نظرية النمو ذاتي المنشأ التي صاغها بول رومر وروبرت لوكاس، مفهوم رأس المال البشري مع التشديد على أهمية التعليم والابتكار والصحة للتنمية الاقتصادية.

٢- وهكذا فإن دور الدولة يصبح دوراً أساسياً في هذه الظروف لأنه يمكّن من إنشاء إطار ملائم لتطوير الكفاءات بغية إعداد نظام فعال لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، الأمر الذي لا يتم إلا في ظل بيئة قانونية معزَّزة. وفي الوقت الحالي يبدو أن أفريقيا لا تزال تسير خلف الركب. وفي الواقع، تتطلب بيئاتها السياسية والاقتصادية والمؤسسية المزيد من الجدية والابتكار لتحسين نظم ونوعية أساليب الحكم وتطوير الهياكل الأساسية وسوق العوامل والمنتجات، والحد من الفساد وتسهيل سبل الحصول على القروض. فكيف يمكن إذن وضع أفريقيا على سكة النمو المتوازن بالنظر لفرص النمو المتوفرة لديها؟ وبمزيد من التحديد، ما هي آفاق النمو في أفريقيا؟ وما هي السياسات التي ينبغي انتهاجها خلال العقد المقبل؟

٣- والأسئلة السابقة تستدعي تساؤلات أخرى، أهمها:

- ما هي الإستراتيجية الواجب انتهاجها من أجل تحقيق نمو سريع ومستدام في أفريقيا وما هي العناصر الرئيسية لتلك الإستراتيجية؟
- ما هي الفرص وما هي التحديات؟
- ما دور الدولة في هذا السياق؟
- كيف نضمن مساهمة التكامل الإقليمي في سياق عالمي يطبعه غياب التوافق الدولي بشأن معالجة أهم القضايا الكبرى مثل التجارة وتغير المناخ؟

الجزء الأول: آفاق النمو في أفريقيا

٤- يمكن تصور عدة احتمالات فيما يخص النمو في أفريقيا. فيمكننا ذكر الجوانب المرتبطة بالتنمية البشرية وتلك المرتبطة بهياكل الاقتصادات الأفريقية نفسها، من جملة أمور أخرى.

أولاً- على صعيد التنمية البشرية

٥- شهدت سنوات الثمانينات ظهور نظريات جديدة تتعلق بالنمو ذاتي المنشأ تبرز دور رأس المال البشري باعتباره عاملاً للنمو بشكل كامل. ونركز هنا على تعليم اليد العاملة أو تدريبها والجوانب المتعلقة بالصحة وعلم السكان.

١- التعليم الجيد

٦- تزخر أفريقيا بعدد كاف من السكان، ويمكن لمواردها البشرية وحدها أن تشكل عنصراً هاماً لتحفيز النمو على غرار العمالقة الأسيويين وهم اليابان والصين والهند. ويعتبر رأس المال البشري بالفعل عنصراً هاماً للنمو الطويل الأمد، وهو عامل أساسي للإنتاج الذي يعززه استخدام يد عاملة مؤهلة بشكل جيد وتتمتع بصحة جيدة. ويمكن للسكان الذين يتمتعون بصحة جيدة والمؤهلين بشكل جيد أن يبذلوا الجهود ويعملوا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. ويسمح تحسين المتغيرات المرتبطة بالتعليم والنمو بزيادة القدرة على ابتكار التكنولوجيات الجديدة واستيعابها واستخدامها مما يسمح بزيادة الإنتاجية. ويمكن لتعليم رأس المال البشري وتدريبه عموماً أن يتصدى لعائدات الحجم المتناقصة بسبب عوامل الإنتاج المتراكمة الأخرى مثل رأس المال المادي مما يسهم في استمرار النمو على المدى الطويل. وبالإضافة إلى الدور المباشر لرأس المال البشري كعامل من عوامل الإنتاج، يمكنه أن يكون بمثابة عنصر مكمّل للعوامل والموارد الأخرى مثل رأس المال المادي والموارد الطبيعية.

٢- الجوانب الديموغرافية والصحية

٧- كان لتدهور نظام الصحة العامة في أفريقيا نتائج أثارت اهتمام الباحثين سابقاً وأدت إلى وضع سياسات جديدة. ونلاحظ من بين هذه النتائج فقدان العديد من المكاسب الاجتماعية التي أحرزت بعد الحصول على الاستقلال وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتغذية، مما أدى إلى عجز نظم الصحة العامة على الوقاية من الأمراض وعلاجها. وتشكل معظم هذه المشاكل أعراضاً وأسباباً في الوقت ذاته لأوجه عدم المساواة المتزايدة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية في أفريقيا، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتزايد عدد العمال الفقراء، وتناقص أعداد السكان من الطبقة المتوسطة، وتفكك فئة العمال الفقراء بشكل متزايد. وفي الوقت الذي تطرح فيه العديد من الأسئلة في القارة بشأن المساواة في الخدمات الصحية وإمكانيات الوصول إليها، فقد تزايدت أيضاً الهوة بين الشمال والجنوب في مجال الصحة والرفاه، حيث أن أفريقيا هي القارة التي تسجل في هذا الإطار المؤشرات الأكثر ضعفاً. وقد ساهمت هجرة الكفاءات في قطاع الصحة نحو بلدان الشمال في تعميق هذه الهوة. وباعتبار النظام الصحي يشكل مكاناً ومصدراً لعلاقات القوة في المجتمع، فإن هذا النظام يطرح التساؤلات المتعلقة بإمكانيات الوصول والمساواة والعدالة وقابلية الاستمرار وهي تساؤلات ينبغي دراستها من أجل التوصل إلى فهم أفضل لوظيفة النظام وطرائق عمله. غير أن معظم البلدان الأفريقية لا تمتلك أنظمة عامة للتأمين الصحي، ولا تزال ثقافة التأمين الخاص فيها متخلفة بدرجة كبيرة. وبالمثل، لم تحدث أنظمة الحماية الاجتماعية التي أنشأتها معظم الحكومات للتخفيف من الآثار الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات السياسية المختلفة أي تأثير إيجابي يُذكر بسبب نقص الموارد والشروط الموضوعة للحصول على هذه الحماية، الأمر الذي جعلها صعبة المنال لأعداد كبيرة من الناس وأدى إلى حدوث وصمات عار اجتماعية غير مقبولة. وتشهد أفريقيا أيضاً مرحلة انتقال ديموغرافية متأخرة. ولم يؤد انخفاض الوفيات الذي سجل منذ حوالي نصف قرن إلا إلى نقص طفيف في الخصوبة (يصل معدل الخصوبة الأفريقي الكلي إلى ٥,٥ طفل لكل امرأة). ووصل عدد السكان الأفريقيين إلى ٧٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠ بعد أن كان ٢١٠ ملايين في عام ١٩٦٠، وسيصل إلى ٣,١ مليار نسمة في عام ٢٠٢٥. [١]

٨- ويمثل النمو الديمغرافي الكبير حالة حديثة ويمكن استغلاله كعامل للنمو من خلال العناية بالسكان من قبل السلطات العامة. وبالفعل، كما تنص على ذلك النظريات الحديثة للنمو المحلي، تضطلع الموارد البشرية بدور هام في دينامية أي اقتصاد.

---

[١] فيليب هوغون (٢٠٠١)

ثانياً: على صعيد هيكل الاقتصادات

٩- ينبغي التفكير في إيجاد ترابط فعال لقطاعات الاقتصاد واستراتيجيات النمو الاقتصادي التي تعتمد على الذات.

١- ضرورة ترابط الاقتصاد

١٠- يتمثل أكبر عائق أمام الاقتصادات الأفريقية في عدم الترابط بين القطاعات الأول والثاني والثالث، غير أن كولين كلارك يرى أن الصحة الاقتصادية الجيدة لأي بلد تتجسد في الانسجام الكامل بين هذه القطاعات. وعليه، من الضروري والعاجل أن تتوصل أفريقيا إلى وضع تكون فيه المواد الخام للقطاع الثاني مصدرها القطاع الأول، وأن توجّه المنتجات المصنعة للقطاع الثاني المحلي نحو القطاع الثالث المحلي. وستعالج هذه الطريقة الحالة المتناقضة القائمة حالياً حيث تتزود مختلف قطاعات الاقتصاد باحتياجاتها من الخارج أكثر من الداخل في معظم البلدان الأفريقية رغم التقلبات التي تشهدها رؤوس الأموال في السوق العالمية.

٢- الاستراتجيات المعتمدة على الذات

١١- بعد فشل التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا (برنامج التكيف الهيكلي، ومرفق التكيف الهيكلي، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز، ومرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون)[٢]، هناك اتجاه للاعتقاد بأن الحل النهائي لمسألة النمو في أفريقيا هو الاعتماد على الذات فيما يخص السياسات الإنمائية بالتركيز على واقع القارة وبالاستعانة بمواردها الخاصة.

وفي هذا الصدد، يمكن أن نذكر مبادرات مثل النيباد:[٣].

١٢- وفشلت المشاريع والسياسات الإنمائية المعدة لفائدة أفريقيا في الماضي لأنها ببساطة كانت مبنية على فرضيتين خاطئتين: فمن ناحية، انطلقت من مفاهيم وقيم لم يكن لها معنى حقيقي في السياق الأفريقي الذي لم يتسبب في إنشائها. ومن ناحية أخرى، لم تكن علاقات القوة بين الشمال والجنوب تسير في صالح ممارسة السكان المحليين لحقهم الجماعي والفردي في تقرير المصير. ولا يمكن تنمية البلدان ولا الأفراد إذا لم يتمكنوا هم من تنمية أنفسهم بأنفسهم.

الجزء الثاني - سياسة النمو على مدى العقد المقبل

١٣- نظرا لتنوع أشكال الاقتصاد من بلد لآخر، يتعين تكييف السياسات الاقتصادية في أفريقيا حسب وضع كل بلد على حدة. غير أن هناك بعض الجوانب العامة التي يجدر تسليط الضوء عليها.

---

[٢] PAS (Programme d'Ajustement Structurel), FAS (Facilité d'Ajustement Structurel), FASR (Facilité d'Ajustement Structurel Renforcée), FRPC (Facilité pour la Réduction de la Pauvreté et la Croissance), IPPTE (Initiative en faveur des Pays Pauvres et Très Endettés), IPPTER (Initiative en faveur des Pays Pauvres et Très Endettés Renforcée).

[٣] في نهاية التسعينات، رأت النور إستراتيجيتان إنمائيتان أفريقيتان أصليتان. فمن جهة ظهرت خطة الألفية الأفريقية التي بادر بها الرؤساء تابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، وأولوسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بشأن موضوع النهضة الأفريقية. وتشكل الخطة مشروع استقلال في مواجهة الشمال واحتراماً للقيم الثقافية الأفريقية، وحظيت الخطة باهتمام الأوساط الأفريقية. ومن جهة أخرى، أطلق الرئيس السنغالي عبدالله واد خطة أوميغا المبنية على إنشاء سوق أفريقية مشتركة تتسم بالليبرالية على نحو واضح. فتم دمج هاتين الخطتين الإنمائيتين في سنة ٢٠٠١ لتصبح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد). وتهدف النيباد إلى خلق دينامية تسمح بتجاوز الهوة بين أفريقيا والبلدان الأكثر تصنيعا، وبعبارة أخرى، إدماج القارة الأفريقية في العصرنة والنمو (المصدر:

D. Millet et E. Toussaint, 2002. 50 Questions 50 Réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale

أولا – السياسة الاقتصادية

١٤– يمكن أن ترتكز على السياسات الاجتماعية والمالية والصناعية.

١– السياسات الاجتماعية

١٥– أحرزت البلدان الأفريقية استقلالها في الستينات على أساس عقد اجتماعي واسع النطاق، أبرمته القوى الوطنية التي ورثت صلاحيات الدولة من السلطات الاستعمارية مع عامة الشعوب الذين كان دعمهم حاسما في إنجاح الكفاح لنيل الاستقلال. ومن التعهدات التي تبوأت مركز الصدارة في هذا العقد التزامُ القوى الوطنية بتحسين ظروف عيش السكان ورفاههم، وتعهّدُها بإزالة القيود التمييزية التي كانت تسند السياسة الاجتماعية الاستعمارية وإتاحة فرص جديدة لإحراز التقدم الاجتماعي. واستأثرت الصحة والتعليم بقسط مهم من الاستثمارات الأولى التي خصصتها حكومات ما بعد الحقبة الاستعمارية، وشهد هذان القطاعان بوجه عام فترات ازدهار حتى السبعينات.

١٦– واليوم، صار السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من الأمور التي تستحوذ على اهتمام الرأي العام العالمي. وتولي هذا الخطة المؤلفة من ثمانية أهداف أهميةً خاصة للقضايا الاجتماعية التي ستعود بالنفع العميم على أفريقيا إن هي بذلت قصاراها لمعالمجتها.

٢– السياسة المالية والصناعية

١٧– يرتهن النمو الاقتصادي إلى حد كبير في أي بلد بكفاءة نظامه المالي. والقواعد والهيئات التي تتيح تخصيص المدخرات لشتى الجهات والأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية إنما تتجسد في المؤسسات المالية (المصارف، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، والتأمين البالغ الصغر، والائتمانات البالغة الصغر، وتحويل الأموال والعملات، وغيرها من الوسطاء).

١٨ – وبالنسبة لعدة بلدان أفريقية، كانت السمة البارزة التي طبعت عقد الثمانينات هي برامج التكييف الهيكلي التي وضعتها الجهات الممولة[٤]. وقد طغت على هذه البرامج جهود تثبيت الاستقرار الرامية إلى مواءمة النفقات الوطنية مع مستوى الدخل الوطني (توازن الميزانية). وانسحبت الدولة بذلك من القطاع المالي. ومن ثم، شرعت الحكومات الأفريقية في إعطاء الأولوية لإدارة أوجه العجز المالي والمشاكل المتصلة بميزانية الدولة على حساب وضع وتمويل سياسة استثمارية فعالة لدعم النمو الاقتصادي والعمالة.

١٩ – وفي هذا السياق، يلاحَظ أن ثمة قدرا ضئيلا جدا من التنويع على صعيد النظم المالية المعتمدة في القارة الأفريقية، فيما عدا بعض البلدان مثل جنوب أفريقيا. وتبعاً لذلك، تتسم الإجراءات المالية بالتجزؤ وتفاعل القطاع المالي الرسمي والقطاع المالي غير الرسمي. ومن ثم، فبمقدور المحرومين من خدمات النظام البنكي أن يحصلوا على خدمات مالية بفضل مؤسسات التمويل البالغ الصغر، والائتمانات البالغة الصغر، والتأمين البالغ الصغر، وتحويل الأموال، وصناديق الادخار والائتمان، وغيرها من المؤسسات. وتستفيد الغالبية العظمى من السكان غير المشمولين بالخدمات المصرفية من هذا الضرب من التمويل اللامركزي[٥]، لأنه يتسم بمرونة أكبر من حيث تنظيمه، ويضرب بجذوره في عمق

[٤] هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان أنشئا في عام ١٩٤٤ في بريتون وودز (الولايات المتحدة الأمريكية). وبلغت عضوية كل منهما ١٨٤ دولة عضوا في عام ٢٠٠٢.

[٥] توجه مؤسسات التمويل البالغ الصغر في أفريقيا بوجه عام عروض خدماتها إلى أشد الشرائح الاجتماعية حرمانا، التي تمثل في أغلب الأحيان نسبة كبيرة جدا من مجموع السكان. ويفسر ذلك إلى حد ما انتشارها السريع في النسيج الاجتماعي.

٢٤- وفي معرض صوغ السياسة الاقتصادية الكلية، يتعين على الحكومات الأفريقية أن تعمل على تيسير نشوء نظام مالي حقيقي وعلى تأطيره. وينبغي أن يستفيد النظام المصرفي (التمويل الكلي) من وجود إطار حكومي واسع النطاق بغية تكييف مختلف عروضه وخدماته مع مقتضيات الواقع الذي يعيشه السكان بشكل يومي. ومن ناحية أخرى، ينبغي تقديم الدعم لصناديق الادخار التكافلي[١٤] وأشكال التمويل اللامركزي (التمويل اللامركزي) في السياق الحالي المتسم بفقر السكان الأفريقيين. وبالفعل، فنظام التمويل اللامركزي[١٥] (المصارف الشعبية، وشركات التمويل، وشبكات الادخار، والائتمانات التعاونية، والائتمانات التكافلية، والائتمانات التعاضدية) يغطي الغالبية العظمى من السكان غير المشمولين بالخدمات المصرفية. وهو يتسم بمرونة تنظيمه، وتجذّره في النسيج الاجتماعي، وانخفاض تكاليف خدماته. ويضطلع القطاع المصرفي غير الرسمي بدور مهم في مجال الوساطة المالية، بل إنه يتخذ شكل المصرف من حيث حجمه ودوره في بعض المناطق مثل باميليكي في الكاميرون.

٢٥ - وتبيّن الأدبيات الاقتصادية أن المدخل إلى التنمية إنما هو الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي. ومن الأهمية بمكان استخلاص العبر من التاريخ لفهم الخصائص الحقيقية لهذين الاقتصادين. وبرغم ما شهده هذان الاقتصادان من تحولات داخلية عميقة، ما زالت تطغى عليهما اقتصادات المزارع أو التعدين، فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة. بيد أن الزراعة في أفريقيا ليست آلية بوجه عام، ومن ثم، فهي لا تستفيد من وفورات الحجم، كما أن البلدان الأفريقية المنتجة للنفط تفتقر إلى المعدات واليد العاملة الماهرة، الأمر الذي يحول دون جني ثمار حقيقية من إمكاناتها. ومن ثم، فلتحفيز النمو الاقتصادي في أفريقيا، يجب إقامة صناعات ثقيلة، الأمر الذي يستلزم بالطبع وسائل تمويل ضخمة.

ثانياً - الجوانب الأخرى

٢٦ - المطلوب في هذا المقام هو تعزيز دور المؤسسات القائمة وإعادة تحديد مدلول الشراكة العالمية من أجل التنمية.

١- مؤسسات قوية

٢٧- عقب الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، برزت في الساحة الدولية طائفة من القيم الجديدة سميت قيما عالمية، من قبيل احترام حقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة، وغيرها من القيم. وعليه، لم تعد الجهات الممولة تسيطر وحدها على الساحة الدولية، بل أصبح يتحتم عليها أن تتشاطر مجالات نفوذها مع جهات فاعلة نافذة، في شكل منظمات المجتمع المدني في دول الشمال والجنوب على السواء، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، ودبلوماسية المدن التي تتبوأ مكانة متميزة في مجال إدارة الشؤون العامة.

[١٤] اخترع المصرفي تونتي، في عهد مازاران، صناديق ادخار تكافلي للباقين على قيد الحياة، حيث تجمع الأموال ليتقاسمها في وقت لاحق الباقون على قيد الحياة. ويرتكز صندوق الادخار التكافلي على الاشتراكات الفردية الطوعية. وتقوم العلاقات على أساس تعاقدي. وتتسم العلاقة الجمعوية بطابع مؤقت، ويحكمها هدف الادخار والائتمان الجماعي. ويجدر التمييز بين صندوق الادخار التكافلي، وصندوق الادخار التكافلي التجاري، وصندوق الادخار التكافلي المالي.

[١٥] تعود الغلبة في عالم التمويل غير الرسمي للمال ذي الطابع الدافئ نتيجة لارتكازه على إقامة علاقات شخصية مقارنة بالمال البارد المتأتي من الدواليب المصرفية.

٢- المجتمع الدولي

٢٨ - في أعقاب عملية إنهاء الاستعمار في الستينات، التي غيرت علاقات القوة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، أدت المطالب التي تقدمت بها بلدان العالم الثالث إلى صدور إعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد في عام ١٩٧٤، ثم إعلان الحق في التنمية في عام ١٩٨٦[١٦].

٢٩ - وعلاوة على ذلك، فقد احتدم النقاش في الوقت الراهن بشأن المكانة التي ينبغي أن تتبوأها البلدان الأفريقية في مؤسسات منظومات الأمم المتحدة. فمن الواضح أنه إذا كانت أفريقيا ترغب في تسريع وتيرة نموها الاقتصادي في سياق العولمة، لا يمكنها قط أن تركن إلى الموقف الانعزالي. فالحاجة باتت ماسة إلى تحقيق توازن في علاقات القوة بين الشمال والجنوب مقارنة بالتوجه الحالي. ويتعين أن تضطلع أفريقيا بدور استشاري وحاسم في الدبلوماسية الدولية.

استنتاج عام

٣٠ - مجمل القول إننا نلاحظ أنه بعد مرور ٥٠ عاما على نيل الدول الأفريقية استقلالها، لا تزال أفريقيا تجابه مشاكل المجاعة والبطالة والديون وغيرها من المشاكل، برغم ما تزخر به هذه القارة من ثروات بشرية وطبيعية هائلة. وإلى جانب تلك الآفات، يمكن إضافة الصدمات الخارجية (على نطاق عالمي) التي عصفت بها في الآونة الأخيرة، مثل أزمة الطاقة، وأزمة الغذاء، والأزمة الاقتصادية والمالية، بل وأيضا المعضلات المتصلة بتغير المناخ. واعتبارا لهذه الصعوبات المتتالية التي واكبت عصر العولمة، ينبغي أن تنحو الاقتصادات الأفريقية إلى اعتماد استراتيجية إنمائية تركز على ذاتها، وأن تتبوأ مكانة متميزة في صفوف سائر الأمم.

[١٦] أرنو زكرياء (٢٠٠٦).

المراجع الببليوغرافية

- **Arnaud, Z. et Avermaete, J. P., (2002).** *Mise à nue des marchés financiers : les dessous de la globalisation*. Éditions vista/syllepse.
- **Arnaud, Zacharie, (2006)**. *Le développement est-il un droit?* Éditions Labor.
- **Bairoch, Paul, (1992)**. *Le tiers monde dans l'impasse*. Éditions folio.
- **Damien, Millet et Eric, Toussaint, (2002).** *50 questions, 50 réponses sur la dette, le FMI et la Banque Mondiale.* Éditions Syllepse.
- **Damien, M. et Eric T., (2005)**. *Les faux semblants de l'aide au développement.* Le Monde diplomatique.
- **Dominique, Guellec et Pierre, Ralle, (2003).** *Les nouvelles théories de la croissance.* Éditions la découverte : collection repères.
- **Fabien, Eboussi Boulaga *et al.*, (2008)**. *L'état du Cameroun*. Éditions Terroirs : Prescripteur.
- **Germain, Ndjieunde *et al.* (2005).** *Performances économiques des pays africains de la zone franc.* Presses universitaires de Yaoundé.
- **Patrice Vimard *et al.*, 2007.** L'Afrique face à ses défis démographiques : un avenir incertain. Éditions Benoît Ferry, Paris Nogent-sur-Marne, AFD, Ceped, Karthala.
- **Philippe, Hugon, 2001.** *Économie de l'Afrique*. Éditions la découverte, collection repères.
- **Roger, Tsafack Nanfosso *et al.*, 2007.** *Budget et politique économique en Afrique.* Éditions Clé.